تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022) دراسة تحليلية

أ. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري
م.م. حسنين علي إسماعيل العلياوي
جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
abduladheem.alshukri@qu.edu.iq
hly50175@gmail.com

المستخلص:

تهدف الدراسة معرفة حاجة البلدان النامية عموما والعراق خصوصا اهتمام كبير في قطاع الاستثمار من أجل دعم النمو الاقتصادي وتمويل خطط التنمية المستدامة، وهو ما يضع المسؤولية امام تهيئة بيئة مناسبة لرواج الاستثمار بما يتناسب مع خصائص الاقتصاد المحلي، إن الاختلال في هيكل الناتج في العراق بحاجة الى استثمار أجنبي مباشر بشكل فعال. والمشكلة ان الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق واجه تحديات محلية وخارجية تسببت بضعف الاستثمار وتأثيره في النمو الاقتصادي وفرضية البحث هي ان دور الاستثمار الأجنبي المباشر طريقا امنا لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق. وقد توصلنا من خلال البحث الى استنتاجين مهمين يتعلق الأول بان الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 تزايده بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، وإصدار قانون الاستثمار لسنة 2006، الا ان الاستثمار ما زالت متواضعة وضعيفا وغالبيته في القطاع النفطي، فيما يتعلق الاستنتاج الثاني بان عدم الاستقرار الأمني والسياسي وحالات الفساد الإداري والمالي كانت من الأسباب التي حالت دون توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية. أوصى الباحثون بأهمية تبني استراتيجية استثمارية للأجل الطويل تأخذ بعين الاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كركن أساسي في بناء الاقتصاد العراقي

كلمات مفتاحية : الاستثمار الاجنبي ، النمو الاقتصادي ، التنمية المستدامة

Analysis Of The Role Of Foreign Direct Investment On Economic Growth And Some Indicators Of Sustainable Development In Iraq For The Period (2004-2022) An Analytical Study

Dr. Abdul-Azim Abdul-Wahid Al-Shukri
Hassanein Ali Ismail Al-Olayawi
Al-Qadisiyah University - College of Administration and Economics - Department of Economics
abduladheem.alshukri@qu.edu.iq
hly50175@gmail.com

Abstract:

The study aims to find out the need of developing countries in general, and Iraq in particular, a great interest in the investment sector in order to support economic growth and finance sustainable development plans, which puts the responsibility in front of creating an appropriate environment for the boom of investment in line with the characteristics of the local economy. The imbalance in the structure of output in Iraq needs direct foreign investment effectively. The problem is that foreign direct investment in Iraq faced local and external challenges that caused weak investment and its impact on economic growth. The

research hypothesis is that the role of foreign direct investment is a safe way to stimulate economic growth and sustainable development in Iraq. Through the research, we reached two important conclusions, the first related to the fact that foreign direct investment in Iraq after 2003 increased due to the lifting of economic sanctions imposed on Iraq, the openness of Iraq to the outside world, and the issuance of the investment law for the year 2006. However, investment is still modest and weak, and the majority of it is in the oil sector. With regard to the second conclusion, the security and political instability and cases of administrative and financial corruption were among the reasons that prevented the provision of an appropriate investment climate capable of attracting foreign investments. The researchers recommended the importance of adopting a long-term investment strategy that takes into account foreign direct investment as a cornerstone in building the Iraqi economy.

Keywords: foreign investment, economic growth, sustainable development

المقدمة: The introduction

لقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقليلة، وحتى الوقت الحاضر بشكل كبير على امكانيات الدول المتقدمة من اجل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، حيث اخذ هذا الاعتماد العديد من الاشكال والصور المختلفة ومتأثرا في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، وبالنظر للحاجة الملحة للدول النامية الزيادة مستويات التنمية الاقتصادية لديها ازداد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي والذي يتمثل في منح واعانات وقروض خارجية متنوعة واستثمارات اجنبية مختلفة. ان مشكلة البلدان النامية ومنها العراق تكمن في ندره رأس المال اللازم لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ان اعتماد العراق على الموارد النفطية في تأمين موارده المالية ليشكل إشكالية اقتصادية كبيره على مستوى الاقتصاد الكلي، فالنفط كما هو معروف ماده ناضبه لا يمكن الاعتماد عليها في رفد الموازنة السنوية في الأمد المتوسط والطويل، فضلاً عن تقلب أسعاره في سوق النفط العالمية، فضلا عن أن تصدير الموارد النفطية يخضع إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية تأثر في العلاقات الدولية. وتأسيسا لما تقدم ولأهمية اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نجد ان العراق اليوم بأمس الحاجة الى بناء البنية التحتية وإعادة اعمار ما دمرته الحروب في مختلف المؤسسات الإنتاجية والتصديرية، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها البلد والمتمثلة بالهدر المالي الكبير الناتج عن قضايا الفساد التي يمارسها الكثير من أصحاب القرار والتي أدت ولا زالت تؤدي الى حرمان العراق من تخصيص هذه الأموال في مشاريع تنموية، ويدرك العراق ان حجم الاستثمار الوافد اليه يعتمد على ما يوفره من بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال وضع حوافز وحماية قانونية

أهمية البحث:

تعاني الاقتصادات النامية ومن ضمنهم العراق من تدني الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يتسبب بمشكلة ضعف البني الارتكازية والمشاريع الداعمة للتنمية المستدامة، لذلك تسعى العديد من الدراسات تسليط الضوء على أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز بنية الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

هل ان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق واجه تحديات محلية وخارجية تسببت بضعف تأثيره في النمو الاقتصادي، ومن ثم تدهور القدرة على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المحفزة للتنمية المستدامة؟

اهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:
1- دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة من خلال اطاره النظري..
2 -معرفة مناخ الاستثمار وسياسات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق.
3 -لتعرف على الاثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق

فرضية البحث:
ينطلق البحث من الفرضية الاتية ((ان الاستثمار الأجنبي المباشر طريقا امنا لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق))

هيكلية البحث:
من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كالاتي:
المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة (إطار نظري ومفاهيمي)
المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة (إطار نظري ومفاهيمي)

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرThe concept of foreign direct investment

تشير اغلب النظريات الاقتصادية إلى أهمية الاستثمار في تطوير النشاط الاقتصادي سواء من خلال النظر إليه من الزاوية الضيقة أي بتحقيق النمو الاقتصادي السنوي أو من نظرة أوسع بوصفه يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا للمفهوم الاقتصادي يعرف الاستثمار بأنه توظيف رأس المال بشكل منتج عبر توجيه الاموال المدخرة باتجاه استخدامات تسهم في إنتاج خدمات و سلع تؤدي الى إشباع حاجات اقتصادية للمجتمع وتزيد من رفاهيته ، أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك بحيث يعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف توسيع وزيادة الإنتاج أو المحافظة عليه وبالتالي تحقيق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد يسمى (بإجمالي الاستثمار) ، ويعرف بأنه القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة زمنية معينة والتي تسهم في زيادة رأس المال المتراكم ، وقد عرفه آخرون بأنه توظيف الموارد لغرض تحقيق عائد متوقع الحصول عليه في المستقبل خلال فترة طويلة من الزمن، أو هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على اموال نقدية مستقبلية للتعويض عن القيمة الحالية للأموال والمخاطر الناجمة عن التضخم والتدفقات.[1]
وقد عرفه بعض المختصين بأنه توظيف النقود لأي أجل وفي اي ملكية أو أصل أو مشاركات أو ممتلكات يتم الاحتفاظ بها لغرض المحافظة على المال وتنميته سواء كان ذلك عن طريق الارباح الدورية أو زيادات في قيمة الأموال نهاية المدة أو بمنافع اخرى غير مادية ، أو هو الحصيلة النهائية لادخار السلع التي لم يتم استهلاكها في تفاعل أو عمل منتج ، فالاستثمار هو نوع من انواع الأنفاق على اصول يتوقع أن تحقق عائداً خلال فترة زمنية طويلة ، ولهذا يطلق البعض عليه (بالإنفاق الرأسمالي) لتمييزه عن النفقات الجارية أو التشغيلية وهذه النفقات تتم من يوم الى أخر[2]

ثانيا: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر Forms of foreign direct investment

1 -الاستثمار الاجنبي المرتبط بالملكية: يتم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين المستثمرين احداهما محلي وأخر أجنبي ويسمى الاستثمار المشترك ويحصل على شكل مشروعات اقتصادية وهذا النوع من الاستثمار

يتيح للمستثمر أو الشركة مزايا لا يحصل عليها المستثمر المحلي مثل الخبرة الفنية وبراءات اختراع كذلك العلاقات التجارية والتكنلوجيا حيث ان هذه المشاركة لا تقتصر على رؤوس الأموال فقط بل تعتمد الى الإدارة.

2-الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر تعتبر أكثر انواع الاستثمارات تفضلا بالنسبة للشركات الكبرى المتعددة الجنسية وتكون في فروع الانتاج والتسويق وتصب في الأنشطة الإنتاجية او الخدمية في البلدان المضيفة للاستثمار ويعتبر غير مفضل لكثير من البلدان النامية وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية والتأثير والتدخل في القرارات الداخلية للبلدان المضيفة والواقع يشير إلى انتشاره في البلدان النامية بل أصبح وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها .[3]

3- الاستثمار في المناطق الحرة حيث يطلق على هذه المناطق بجزر الاستثمار المباشر ويكون بعيدا عن التشريعات والقوانين للدول المضيفة ويعمل ضمن قوانين منظمة ومحدودة لعملية انشاء المشروعات الاستثمارية في تلك المناطق الحرة. ان انعدام الثقة تعتبر أكبر عائق أمام تنفق رؤوس الاموال الأجنبية لهذا يجب وضع الوسائل الحتمية لجميع الاستثمارات القادمة ويكون المستثمر الاجنبي قد يحقق حلمه من خلال ضمانات تشجعه على السير بخطى موثوقة في المشاريع الاستثمارية [4]

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر Determinants of foreign direct investment

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على اوضاع مختلفة يمكن ان يطلق عليها محددات حيث تصنف هذه المحددات الى محددات سياسية واقتصادية وقانونية وتشريعية وبينات ادارية

1 -المحددات السياسية يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث ان الاستقرار السياسي في اي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع او رفضه ليس على اساس حجم السوق أو العائدات وحسب، وانما على اساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

2-المحددات الاقتصادية من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها، حيث ان تدفق رأس المال الاجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، الا ان توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، اذ لابد ان يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل نمو دخل الفرد في الناتج القومي الاجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، بالإضافة إلى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل: الطرق الخدمات الكهرباء الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.[5]

3-المحددات القانونية ان الاستثمارات الاجنبية تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على اصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الاجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط ان لا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

4- المحددات الادارية بعد النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية تجذب الاستثمار واهم مظاهر البيئة الادارية توفر اجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقتل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لأنشاء واقامة مشروع الاستثمار وايضا القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية [6]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

اولا: مفهوم النمو الاقتصادي Concept of Economic Growth

لم يتفق الاقتصاديون على مفهوم شامل وواضح للنمو الاقتصادي، اذ تعددت مفاهيم النمو، ولعل أبرز هذه المفاهيم، هو ما عد النمو متغيرا كميا معبرا عن التغيرات الكمية في الطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى

استغلال هذه الطاقات، فكلما ارتفعت نسبة استغلالها، ازداد انتاج السلع والخدمات لتلبي حاجات المجتمع، لذا فقد تم احتساب معدلات النمو على أساس اجمالي انتاج المجتمع

- النمو الاقتصادي: - هو زيادة الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما باي شكل من الاشكال خلال مدة زمنية معينة. (7)
- النمو الاقتصادي: - هو الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الاجل الطويل، حيث تعتبر الزيادة المطردة في الدخل نموا اقتصاديا في جميع الأحوال. (8)
- النمو الاقتصادي: - وهو معدل التغير في متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج القومي، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض للفرد عبر الزمن (9)
- النمو الاقتصادي: - وهو حركة تصاعدية لبعض المحددات في الاقتصاد الوطني المحددة له التي تتدرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل زيادة الاستثمار وتحقيق التقدم التقني وتأهيل الايدي العاملة وزياد كفاءتها (10)

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي Characteristics of economic growth

هنالك مجموعه من الخصائص للنمو الاقتصادي وهي

- لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها، أي انه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذألك لا يحتاج الى التدخل من جانب الدولة، خاصة في ضخ المزيد من الاستثمارات، أو التخطيط له. (11)
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو ان دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بصورة أكثر تنظيما وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي الى خلق كثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة
- يلعب النمو الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في المحافظة على الامن الوطني (12)

ثالثا: العوامل المحدد للنمو الاقتصادي The determinants of economic growth

هنالك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على احداث النمو ومن أهمها:

1- راس المال المادي: - وينطوي راس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالات والمعدات بالإضافة الى التجهيزات والبنه الأساسية لازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية ام صناعية ام خدمية، ويتخذ راس المال صورة عينية في الأساس وعند إعطاء قيمه فيتحول الى شكل نقدي. كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج زادت إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الأكبر للإنتاج مما يؤدي الى زيادة في التخصص مما يؤدي الى المزيد من التقدم التكنولوجي مما يؤدي الى زيادة التقدم الاقتصادي وبالتالي زياد معدلات النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني. (13)

2- راس المال البشري: - ويعبر راس المال البشري عن اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع. ولا يعتمد تكوين راس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة راس المال البشري ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية. لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الة ضرورية الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي الى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي. (14)

3- مدى توفير الموارد الطبيعية: - وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي ان ينمي الموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن والاسماك وغيرها، فكلما زاد الاستغلال هذه الموارد الطبيعية زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

4 – التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج: - حيث يؤدي هذا العامل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتوليد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

5 – التقدم الفني والتكنولوجي: - حيث يلعب هذا العامل دورا مهما ورئيسيا حيث زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي [15]

المطلب الثالث: بعض مؤشرات التنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: The concept of sustainable development

أصبح مفهوم التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط إلا أنه يلاحظ أن تطبيقه واعتماده يختلف من وسط لآخر حيث أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله ، فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الموارد الطبيعية ومنهم من يرى أنها حماية للبيئة وفي الأوساط التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية فهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي وإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وإدارة الجودة والنزاهة والبيئة واخلاقيات الاعمال وغيرها من العبارات ، وردت تسميات عديدة للتنمية المستدامة منها التنمية المتواصلة والتنمية المستمرة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية والتنمية القابلة للاستمرار وغيرها من المفاهيم وقد التقى الجميع على توحيد هذه المفاهيم في مفهوم واحد وهو التنمية المستدامة ، إن التنمية هي عملية تحريك متجدد لا تنحصر في الآجل القصير فقط وانما في الآجل الطويل فهي لم تعني زيادة متطلبات الحياة الاقتصادية الملائمة للإنسان كالرفاهية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي وانما تعني كذلك بالتغيرات الاجتماعية الافضل كالرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق للأفراد واحترام حقوقهم في صنع القرارات وتنفيذها فضلا عن المتطلبات البيئية أي وجود بيئة خالية من التلوث وكل ذلك لضمان الحق للإنسان والمجتمع للجيل الحاضر دون الاضرار بحقوق الاجيال اللاحقة [16] ، كما تعرف أيضا إنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على التواصل والاستمرار من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن تحقيقها من خلال الاطار الاجتماعي والبيئي والذي يعمل على رفع معيشة الافراد من خلال النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي [17] ،ان للتنمية ثلاث ابعاد اساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهي لا تركز على بعد دون الآخر بل ترتكز عليها جميعا ومن الجدير بالذكر ان البعض يضيف بعدا رابعا للأبعاد الثلاثة الاساسية وهو البعد الاداري أو ما يسميه البعض بالبعد التكنولوجي وهذا البعد هو الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيا أكفأ وأنظف تنقل المجتمع الى عصر صيانة الموارد فهذا البعد عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة . كما عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية " أي إنها تتحقق على نحو متساوٍ للحاجات البيئية والتنموية لأجيال الحاضر والمستقبل [18] وترى الباحثة ان التنمية المستدامة هي مدرسة فكرية انتشرت في مختلف بقاع العالم فضلا عن إنها عملية حركية متجددة لا تقتصر على الاجل القصير وانما تمتد لتشمل الاجل الطويل أيضا فهي تبحث عن موارد وبدائل جديدة ومحاولة استخدامها بكفاءة وفاعلية دون الاضرار بالبيئة[19]

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة:indicators of sustainable development

عندما تستهدف التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والبيئية والبشرية والمؤسسية وتحاول ادارتها من خلال برامج واسعة تضم جوانب متعددة، فالأمر هنا يتطلب توفر مؤشرات تضع متخذي القرار في الصورة الحقيقية لمعرفة فيما اذا كانوا يسيرون في الاتجاه المناسب من جانب وتساعدهم على احراز تقدم مناسب باتجاه تحقيق التنمية المستدامة من جانب اخر وذلك لغرض ايجاد اسس راسخة القرار

على جميع المستويات وتحقيق الاستدامة الذاتية للأنظمة البيئية والإنمائية [20] وفيما يأتي سنستعرض الاطار النظري لأبرز المؤشرات التي ستستعملها الدراسة في تحليل واقع التنمية المستدامة في العراق:

(1) المؤشرات الاقتصادية:

أ- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. ويعرف هذا المؤشر بأنه (نصيب الفرد من مجموع قيمة الإنتاج الاجمالي من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية) يمكن ايجاد هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة. وهو من اهم المؤشرات الاقتصادية كونه يعكس بشكل واضح معدلات النمو الاقتصادي ويقيس حجم ومستوى الانتاج الكلي ويمثل عنصرا مهماً من عناصر نوعية الحياة مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا. لا انه لا يؤخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية والبيئية في عملية الانتاج بشكل جيد فضلاً عن ذلك فأنه لا يكشف شيئاً عن استنزاف الموارد وتأثيراتها على البيئة [21]

ب- نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات يبين هذا المؤشر العلاقة بين الاقتصاد المعني مع الاقتصاديات الأخرى في العالم ، ومكونات المؤشر هي الصادرات والاستيرادات ، ويعكس هذا المؤشر التغير في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية ، وتحرير التجارة بشكل عام قد يكون له آثار إيجابية على التنمية المستدامة، من خلال تحفيز التنوع الاقتصادي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتشجيع نقل التكنولوجيا المبتكرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون لهذا المؤشر آثار سلبية وذلك من خلال زيادة الاستعمال غير المستدام للموارد (استنزف الموارد) وذلك عندما لا تكون التكاليف البيئية للإنتاج في الحسبان[22]

(2) المؤشرات الاجتماعية

أ -معدل البطال: تباينت وتعددت التعريفات التي تناولت مفهوم البطالة الا ان التعريف الذي تم اعتماده واستعماله بكثرة هو تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) والذي يعرف الفرد العاطل عن العمل بأنه : كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه ويسعى اليه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجد هذا العمل ويعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة لارتباطه بالفقر الذي تعد البطالة من ابرز مسبباته ؛ لذلك فأن هذا المؤشر على صلة بالتنمية المستدامة لان من اولويات التنمية المستدامة معالجة الفقر المتفشي في البلدان ويتناسب معدل البطالة مع التنمية المستدامة تناسباً عكسياً[23]

ب -معدل الفق: بعد تزايد العولمة وبروز اثارها خلال العقود الماضية اصبحت مشكلة الفقر من أبرز المشاكل التي تشكل عائقاً أمام السياسات التنموية في العالم، أذ ان طبيعة العلاقة بين التنمية والفقر هي علاقة عكسية فكلما زاد التطور والتقدم كلما انخفضت نسبة الحرمان في المجتمع. وهذا المؤشر على صلة بالتنمية المستدامة لأن التفكير التنموي الحديث اصبح يركز على هدف الاستدامة الذي يسهم من خلال اشتراكه مع استراتيجية الحاجات الاساسية في تخفيف حدة الفقر في المجتمعات ، ومن الجدير بالذكر أن منهج الاستدامة يشير إلى ان تحقيق خطوات متقدمة في مجال التنمية الدائمة لا يمكن ان تتم في الدول التي تعاني من العوز والحرمان الا اذا كانت السياسات التي تخطط لها تلك الدول وتسعى إلى اتباعها مستدامة من النواحي) الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية) والتي تشكل بمجموعها الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة الأمر الذي سيحافظ على العنصرين الاساسين التي تقوم عليهما التنمية الاقتصادية المورد البشري و المورد الطبيعي[24]

(3) المؤشرات البيئية

أ -انبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكاربون: بعد انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون من ابرز المؤشرات البيئية المعبرة عن التنمية المستدامة وذلك بسبب تأثيره على الاحتباس الحراري ودرع الأوزون ، كما أن المصدر الاساس لهذا الانبعاث هو نتيجة الفعاليات الاقتصادية المختلفة من عملية الإنتاج واستهلاك الطاقة والوقود واستنزاف الغابات ، والتي تؤثر على البيئة. ومما يجب ذكره هنا ان غاز CO غير سام بحد ذاته ولكن تواجده في الجو بكثافة يؤثر على الأوكسجين فيسبب الاختناق ، كما ان زيادة استهلاك الوقود ستؤدي إلى

زيادة تركز هذا الغاز في الغلاف الجوي مما ينذر بأضرار بيئية مثل تغير الاحوال الجوية ورفع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض يبين هذا المؤشر مدى تأثير زيادة انبعاث غاز CO على المناخ العام أو البيئة ، ومن ثم انعكاسه سلبياً على التنمية المستدامة وقد كانت نسبة الانبعاث في العالم ثابته تقريباً حتى قيام الثورة الصناعية ، أذ ادى التصنيع وزيادة استعمال الآلة التي تعمل على الوقود وغيرها من المظاهر التي رافقت الثورة الصناعية إلى زيادة انبعاث الغاز إلى أكثر من 30% ، وحالياً النسب في تصاعد مستمر اذ بلغ المعدل السنوي حوالي[25]

(4) مؤشرات مؤسسية

أ- الأنفاق على البحث العلمي والتطور: إن المتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة تتطلب عمليات تتسم بالاستمرارية والتعليم من أبرز هذه المتطلبات، فقد جرى التركيز عليه باختلاف مستوياته في وثيقة الاجندة 21 وهو من أبرز المقومات لنجاح الناس في الحياة. ويمكن تعريف هذا المؤشر بانه) نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحوث العلمية والتجريبية والبحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .GDP وعالمياً فقد وضعت اليونسكو والمؤتمرات والمؤسسات الدولية نسب محددة للأنفاق تتراوح بين (14-17) من اجمالي الاتفاق الحكومي وحوالي (4% 5%) من الناتج المحلي الاجمالي ، أما طبيعة صلته بالتنمية المستدامة فهو يبين مدى ملائمة الانفاق على البحث والتطوير للنمو الاقتصادي والدخل القومي اللذان هما عماد التنمية المستدامة ويقيم حال البحوث ذات الصلة بقضايا التنمية المستدامة مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد والاتجاهات الديموغرافية والتدهور البيئي ولكن يؤاخذ على هذا المؤشر بأنه لا يكشف نسبة الاتفاق على البحث والتطوير الذي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل مباشر ومحدد[26]

ب- مؤشرات مؤسسية اخرى

- عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى نسبة السكان القادرين على استخدام الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة

- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة ويشير هذا المؤشر إلى (عند خطوط الهاتف الرئيسية التي تربط جهاز المشترك بشبكة التحويل الهاتفية لكل 100 نسمة). ويعد هذا المؤشر اعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية [27]

ثالثا: ابعاد التنمية المستدامة:dimensions of sustainable development

تعالج التنمية المستدامة أبعاداً رئيسية متداخلة ومتكاملة ومتعددة وتتجسد هذه الأبعاد في علاقة متلازمة يرتبط إحداها بالآخر متأثراً ومؤثراً، فهناك من يعرف التنمية المستدامة بأنها "تنمية بأبعاد ثلاثة متكاملة ومترابطة في إطار تفاعلي يتسم بالترشيد والتنظيم والضبط للموارد. إلا إن بعض الباحثين يرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع" ،والبعض الآخر من الباحثين يرون أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة فهي لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تركز على جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية ، وتجدر الاشارة إلى أن هذه الابعاد لا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأنها تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة"[28] ، كما يرى البعض أن هناك بعداً آخر يمكن أن يضاف إلى هذه الأبعاد ألا وهو البعد التكنولوجي بمعنى أنه من الضروري التحول إلى تكنولوجيا كفؤة ونظيفة لا تلحق الضرر بالبيئة، كما حاولوا المختصون إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي هذا البعد بالبعد الثقافي "لقد جاءت حتمية إدماج البعد الثقافي منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي "فضلاً عن كل هذه الأبعاد فإن هناك باحثون آخرون يرون بُعداً سادساً يسمى بالبعد السياسي ويرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الحاضر وبين الاجيال القادمة في المستقبل ، إن تحقيق هدف التنمية المستدامة يحتاج إلى تقدم متزامن للأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية حيث ان هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الابعاد المختلفة وإن التنسيق والترابط بين هذه الأبعاد الرئيسية ضرورة ملحة لتحقيق نقلة نوعية في حياة الفرد

والمجتمع، فالبعد الاقتصادي يتطلب نمواً نوعياً وكمياً إذ ينعكس على البيئة ويساهم في تحقيق الإنصاف بين الأجيال في حين يتطلب البعد الاجتماعي مؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد واستقراراً اجتماعياً ومساواة فهو ينعكس على كل من الاقتصاد والبيئة من خلال التنوع الثقافي والمشاركة الشعبية ،أما البعد البيئي فيتطلب استقرار كافة الانظمة الحيوية والطبيعية والبيئية والصحية للسكان لينعكس على الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يؤثر في القدرة على التكيف فضلا عن البعد التكنولوجي فالابتكار التكنولوجي في حد ذاته موضوع محوري فالتحسن التكنولوجي أمر هام للتوفيق بين أهداف التنمية ، وأن ربط هذه الأبعاد معاً من شأنه أن يقدم ميدان للتعاون داخل الدول والذي يمكن استغلاله وتطويره للتعاون الدولي في هذا المجال ، وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة وكما يلي [29]

(1)- البعد الاقتصادي: يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة والمجتمع ، فالتنمية الاقتصادية بصورة عامة هي العملية التي يحدث من خلالها تغير متواصل وشامل يرافقه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتغير هيكلية الإنتاج وتحسين في نوعية الحياة ، وقد دلت الدراسات والتجارب المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إن رأس المال يعد أحد أهم العناصر الواجب توافرها لتحقيق جزء من التنمية مع الاخذ بنظر الاعتبار أهمية العناصر الأخرى ، وعادة ما تتم مناقشة البعد الاقتصادي من خلال النقاط التالية :-

أ-نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية: -وفي هذا الصدد يستهلك الفرد في البلدان الصناعية المتقدمة اضعاف ما يستهلكه الفرد في البلدان النامية من النفط والغاز والفحم.

ب-المساواة في توزيع الدخول: -يجب الحدّ من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية لأن توزيع الدخل والثروة له أثر جوهري على النمو الاقتصادي والتنمية السريعة.

ج-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: -إن تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغير جذري في اسلوب الحياة سيؤدي إلى تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية [30]

(2) -البعد الاجتماعي: البعد الاجتماعي هو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وهي كالاتي: -

أ-الاسلوب الديمقراطي في الحكم: ويعتبر من أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح للمجتمع حيث ان اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يمثل القاعدة الاساسية للتنمية ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي على أن تكون المشاركة في الحكم لجميع الافراد في المجتمع.

ب-التعليم والصحة: إن من بين أهداف التنمية البشرية المستدامة هو اكتساب وتطوير المعارف للأفراد وتوفير الاحتياجات الأساسية من برامج تعليمية وخدمات صحية متكاملة من اجل المشاركة في استدامة البيئة.

ج-أهمية توزيع السكان: أي النهوض بالتنمية الفردية للمساهمة في اتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال الاعتماد على تكنولوجيا تعمل على تقليص الاثار البيئية للتحضر وكذلك إبطاء حركة الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة لأن لها عواقب بيئية وخيمة وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتقليل حدة التلوث في المدن الكبرى [31]

(3) البعد البيئي: البعد البيئي للتنمية المستدامة هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وحمايتها من التلوث، فقد ظهرت حركات وأحزاب وتوجهات استراتيجية جديدة تشجع على ترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في مختلف المجالات إلى جانب قوانين وضوابط على جميع أنواع الصناعات للحد من تلوث الهواء ومياه الانهار والمياه الجوفية وسنتناول الآتي:

أ-تدهور التربة، استعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد: إتلاف التربة وتعريتها يؤديان الى التقليص من غلتها وفقدان انتاجيتها وخروج مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية من دائرة الانتاج، أما الإفراط في استخدام المبيدات الزراعية يؤدي إلى تلوث الغذاء والمزروعات وتلوث المياه السطحية والمياه الجوفية فضلا عن الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية يؤدي إلى نتائج عكسية وخسائر اقتصادية [32]

ب-حماية المناخ من الاحتباس الحراري: واحد من أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة هو الاحتباس الحراري لما يرافقه من تغيرات تشمل انتشار الأوبئة بين الحيوانات والنباتات والإنسان وزيادة الجفاف وإتلاف الاراضي والمحاصيل الزراعية وحدوث موجات من العواصف والفيضانات.

ج-حماية الموارد الطبيعية: أي تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة واستخدام الاراضي الزراعية استخداماً كفوء وتجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات لأنها تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات ومحاولة استخدام الري استخداماً أمثل واجتناب تمليح اراضي المحاصيل وتشبعها بالماء (33)

(4) البعد التكنولوجي: تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن ان يتم في الواقع من دون انتقال الاقتصاد والمجتمع إلى استخدام أفضل أشكال تقنيات المعلومات والبنى المرتكزة على المعرفة، ويكمن أن نتناول البعد التكنولوجي من خلال الآتي

أ-استخدام التكنولوجيا المُحسِنة والأنظف في المرافق الصناعية: ويعني استخدام نظم وعمليات تكنولوجية تتسبب في ملوثات أو نفايات أقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم الطبيعية وتسانده، وعادة ما تستخدم الدول النامية تكنولوجيا أقل كفاءة وأكثر تسبباً للتلوث من تلك التكنولوجيا المتاحة في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أنه من شأن التعاون التكنولوجي استخدام تكنولوجيا أكفأ وأنظف تتناسب مع الاحتياجات المحلية لسد الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

ب-الحدّ من انبعاث الغازات والمحروقات والاحتباس الحراري: بمعنى التحول إلى تكنولوجيا انظف وأكفأ وتعمل على تقليص استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات في هذا المجال وتطبيقها ومحاولة واستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع الدول (34)

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

المطلب الأول: واقع واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003

تكمن فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف اعبائها ومساهمته في تنشيط الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابية اضافية لحجم المواد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فانه يتضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عليه تفعيل موارد عاطلة، لما لديه من امكانيات في نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية، بالإضافة إلى توسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الاسواق العالمية. وإذا نظرنا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول وتحديدا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول، كما هو الحال بالنسبة للعراق فالاستثمار الاجنبي يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي، اذ يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية كما انه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، حيث كلما زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة وبعد عام 2003 أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر خصوصاً بعد اصدار الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون رقم (39) لسنة 2004 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحا للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد) وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (13) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وايجاد

فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ولكن لازال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفا وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الامني والسياسي والفساد الاداري والمالي وعدم صلاحية البنى التحتية حيث ان التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق[35]

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

تراوحت نسبة صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج في العراق خلال مدة الدراسة بين مديين، أحدهما موجب بدء عام 2004 لغاية عام 2012 وعلى الرغم من محدوديته اذ تراوح بين (0.59%) من الناتج عام 2006 كحد أدني، و (1.56%) من الناتج عام 2012 كحد أعلى. وقد انسابت الاستثمارات ذات المخاطر العالية في هذه المدة تحديدا حيث كان يواجه العراق مشاكل سياسية وامنية خطيرة تمثلت بظاهرة التهجير الممتلكات العامة والخاصة، لذا فإن تلك الاستثمارات وتخريب كانت بالغالب تحظى بحماية خاصة كلفت الدولة الكثير على الرغم من محدوديتها في بعض المجالات الحيوية مثل الاستثمارات في حقول النفط. اما المدى الثاني فقد كان سالبا تراوح بين (4.34) من الناتج عام 2014 كحد أدني، من الناتج عام 2013 كحد اعلى. وهذا يؤكد اهمال ملف الاستثمار في العراق حيث انصب اهتمام صانع القرار بالإنفاق التشغيلي دون الاستثماري من اجل تحقيق العوائد السهلة والسريعة واكتساب رضى مؤيدي النخب السياسية، وان انتشار الفساد الإداري والمالي وضعف التصنيف الائتماني في المصارف العراقية وتأكل البنى التحتية والتدخلات السياسية في الشأن الاقتصادي عوامل ساعدت على طرد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال هذه المدة [36] . هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، اذ يعزز كل منهما الآخر، فالزيادة في معدل النمو الاقتصادي هي بدلالة الزيادة في الدخل القومي، وتلك الزيادة هي دالة للتغيير في راس المال ودالة التغيير في العمالة ،والإنتاجية ومن ثم تنعكس على زيادة الصادرات وكل ذلك يمكن ان يسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر، ويساعد في الإسراع بعملية النمو للبلد في حال احسن التعامل معه ووفر الإمكانيات اللازمة لتسهل الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من العوائق التي تواجه عملية استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في البلدان النامية وقد اختلف الاقتصاديون في تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يرى البعض ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وان ارتفاع معدل النمو يساعد على تدفق المزيد منه الى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي يساعد على زيادة فاعلية التنمية المستدامة، وهناك وجهة نظر اخرى ترى أن معدل النمو الاقتصادي متغير داخلي، حيث ان تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع[37]

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لم يكن العراق بلداً جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بسبب القيود والعوائق أمام هذه التدفقات الا ان الوضع قد تغير بعد عام (2003)، أن تبنى اصلاحات تنظيمية وتشريعية، فضلاً عن توفير الحوافز الضريبية والتجارية للمستثمرين الأجانب وقد تمثلت هذه الحوافز بالتسهيلات الائتمانية والضريبية، مما ترتب على ذلك زيادة في حجم الاستثمارات وخاصة في قطاعي النفط والغاز، أذ أعلن العراق عن السياسة الجديدة للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك استنادا الى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (39) وقد تضمن إطار للاستثمار الأجنبي، وبموجبه يحق للمستثمر الاجنبي الاستثمار والتملك في جميع الموجودات ضمن القطاعات الاقتصادية إلا أنه لا يحق لهم امتلاك أي من موارد العراق الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما ويحق للمستثمر الاجنبي أن يستخدم

العملة المحلية الدينار العراقي أو عملة أخرى مع حق تحويلها وتم تحديد الحد الأعلى للضرائب المفروضة على الشركات ودخل الأفراد الى حدود (15%) (الوقائع العراقية 2004 (34) وعند مراجعة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال المدة (2004-2019) يتضح لنا إن مرحلة (2004 -2012) قد بلغت قيمتها نحو (229.8) مليون دولار كمتوسط، وأن تلك التدفقات تعطي الانطباع ولو بشكل نسبي على تحسن المناخ الاستثماري ولا سيما أن تلك المرحلة كانت قد شهدت تدهوراً أمنيا ووضع اقتصادي غير مستقر لكن رغم ذلك تعد تلك التدفقات أفضل بكثير مقارنة بالتدفقات الوافدة خلال المرحلة الثانية والتي كانت خلال المدة (2013- 2019) والتي شهدت فيها تلك التدفقات تراجعاً كبيراً وبالقيم السالبة، إذ بلغ ، حجم التدفق نحو (6.043) مليون دولار كمتوسط خلال تلك المدة المذكورة نتيجة للتراجع الأوضاع الأمنية وبالأخص عام (2014)، إذ بدأت تلك التدفقات باتخاذ مسار تدفقي نحو الخارج من خلال الهجرة العكسية والتي لم تقتصر فقط على الاستثمار الأجنبي، بل تشمل كذلك رؤوس الأموال الوطنية كتدفقات صادرة من العراق إلى الخارج كما موضح بالجدول أن يتضح بأن تدفقات الاستثمار الاجنبي الى العراق قد بدأت بالارتفاع من (300) مليون دولار في عام (2004) الى نحو (515) مليون دولار في عام (2005) وبنسبة زيادة (71.7%) إلا انها انخفضت خلال العام (2006) وذلك نتيجة لتردي الوضع الأمني ليسجل نمو سلبي بمقدار (47.2%)، إلا انها عاودت الارتفاع في عام (2007) لتسجل (971) مليون دولار ويعاد هذا الارتفاع ليسجل نحو (1855) مليار دولار عام (2008) وبنسبة ارتفاع بلغت (91%)، ثم سجلت هذه التدفقات أعلى حصيلة لها خلال العام (2012) لتسجل (3400) مليار دولار وبمعدل نمو (63.3%)، والجدير بالذكر أن عنصر المخاطرة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والامني وتزايد ظاهرة الفساد المالي والاداري وعدم وجود الإمكانية الكافية لبيئة الاستثمار من التكيف مع الاحداث والتغيرات الاقتصادية، كان لها انعكاسات سلبية تمثلت بخروج تلك الاستثمارات الى الخارج، وقد تجسدت تلك المظاهر لتلقي بظلالها وبالقيم السلبية على تلك التدفقات بدأ من العام (2013) لتصل الى (5032) مليار دولار خلال العام (2017) و (3075) مليار دولار خلال العام (2019) أن الاستثمار الاجنبي المباشر وكما تم إيضاحه ، قد يمارس دوراً ريساً في تعزيز الاستثمار المحلي، أن يمثل اضافات استثمارية بزيادة حجم واعداد المشاريع والتجهيزات الاقتصادية والرأسمالية، كما ان الاستثمار المحلي سينهض عندما يتكامل مع الاستثمار الاجنبي المباشرة الا ان هذه التدفقات في العراق لم تساهم في تكوين رأس المال الثابت ولا في تعزيز الاستثمار المحلي، وينصح ذلك في الجدول ، إذ إن أعلى نسبة كانت في العام (2007) والتي بلغت (16.2%) لتتراجع الى نحو (16.3) عام (2017) والى (13.1%) خلال العام (2019)، مما يفسر مدى صعوبة البيئة الاستثمارية في العراق كما أن هذه النسب تشير إلى انعدام الاهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، إذ لم تمارس دوراً إيجابياً في تدفق رؤوس الأموال إلى العراق بل حصل العكس، أذ مارست نمو سلبياً من خلال هجرة رؤوس الاموال والمستثمرين إلى الخارج كما أن نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي تراجعت من (5%) عام (2012) إلى نحو (2.6%) عام (2017) والى (14) خلال العام (2019).[38]

الجدول (1)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر		نسبة الاستثمار الأجنبي الى اجمالي تكوين راس المال% (3)	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي % (4)	معدل النمو الاقتصادي (5)
	الداخل (1)	الخارج (2)			
2004	300	-	15.8	0.8	54.16
2005	515	89	7.5	1.0	4.4
2006	272	305	2.4	0.4	10.16

1.38	1.1	16.2	7.6	971	2007
8.23	1.4	9.5	33.6	1855	2008
3.38	1.3	12.6	81	1451	2009
6.4	1.0	6.2	129	1396	2010
7.55	1.1	8.6	366	2082	2011
13.94	1.5	10.4	490	3400	2012
7.6	-0.9	-4.9	227	-2335	2013
0.7	-4.4	-21.3	242	-10176	2014
2.48	-4.5	-17.8	148	-7574	2015
15.21	-3.7	-18.6	304	-6256	2016
-2.49	-2.6	-16.3	78	-5032	2017
-0.56	-2.3	-15.3	188	-4885	2018
-0.44	-1.4	-13.1	194	-3075	2019
-0.42	-1.3	-11.1	161	-2810	2020
-0.39	-1.2	-10.2	101	-2632	2021
-0,30	-1.0	-9.3	97	-2579	2022

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات، النشرة السنوية لسنوات مختلفة للمدة (2004-2019)**

أما بالنسبة للبيانات الصادرة من قبل تقرير ممارسة أنشطة الاعمال الخاصة بالعراق والتي تتعلق بتجديد

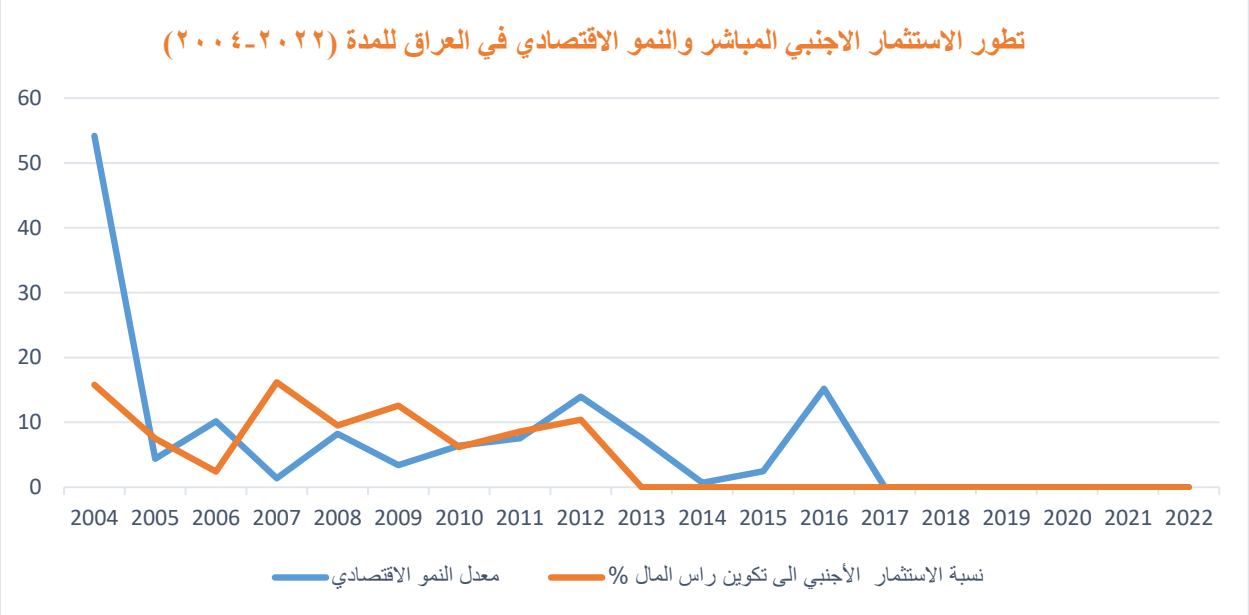

وتقييم الإصلاحات في مجال تنظيم الانشطة التجارية، واستناداً إلى مؤشر سهولة ممارسة وتنظيم الاعمال والتي أظهرت بأن العراق قد شهد أداء ضعيفاً في المؤشر الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الاعمال،

إذ بمارس هذا المؤشر دوراً مهماً في استخدام الاستثمار، وقد أحتل العراق الترتيب رقم (172) وذلك خلال العام (2019)، مسجلاً تراجعاً كبيرا مقارنة بعامي (2008) و (2010) أذ كان يحتل المراتب (141) و (153) على الترتيب، ولا يزال هذا المؤشر ضعيفاً ولا يشجع على جذب المستثمرين الأجانب، مما أثر سلباً على الواقع الاستثماري في البلاد، لذلك يتطلب من الحكومة العمل من أجل تبسيط الإجراءات للمستثمرين وبكل مجالاتها، وازالة التعقيدات واختزال الروتين وعدم وضوح القواعد التنظيمية ، ومما تجدر الاشارة الى ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى العراق وخاصة القطاعات غير النفطية يقل عن نظرائه في البلدان المصدرة للنفط، أن توزعت هذه التدفقات بشكل غير متساوي وكانت حصة بعض القطاعات أكبر . غيرها، بحيث استحوذ قطاع النفط والغاز على نحو (65.1%) من اجمالي تلك التدفقات وبقيمة (13.442) مليار دولار خلال المدة(2013-2017) وخلاصة القول أن العراق بحاجة إلى استثمارات اجنبية حقيقية اتساهم في علاج الخلل الهيكلي وصولاً الى وضع تمكنه من الاستغناء عن الديون الخارجية، ويتحقق ذلك من خلال بناء منظومة صناعية ذات قيمة مضافة عالية وقادرة على تطوير واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والتقنيات ومن ثم توظيفها لإنتاج سلع صناعية ذات قدرة تنافسية عالية. [39]

الاستنتاجات: Conclusions

1 -ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بسبب ضعف الاستثمار الكلي بسبب الإدارة السيئة للموارد الاقتصادية.

2- ضعف وتقلب النمو الاقتصادي جاء بفعل الظروف غير المستقرة التي عانى منها العراق ولايزال يعاني امنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

3- ضياع الفوائض المالية من بيع النفط الخام وعدم تمويلها الاستثمارات الحقيقية تسبب بتدهور النمو الاقتصادي وهشاشة الدولة والبنية الاقتصادية

4- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس دور هام في دفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام في ظل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من خلال المزايا التي يحصل عليها، وخاصة أن هذه الاستثمارات تعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية.

4- ان وفرة الموارد الطبيعية والبشرية في العراق جعل منه محط انظار جميع الشركات متعددة الجنسية المستثمرة، الا ان عدم الاستقرار الأمني والسياسي يشكل عائقاً حقيقيا امام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

التوصيات: Recommendations

1- ضرورة الاستفادة من التكنلوجيا المتطورة التي توفرها شركات الاستثمار الاجنبي ونقلها الى ميدان الاستثمار المحلي

2- زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لما له من تأثير واضح على معدل نمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3- ضرورة الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط العالمية في انشاء صناديق سياديه مخصصه للاستثمار في العراق مما يؤدي الى تحقيق نوع من التنمية الاقتصاديه. وضرورة خلق نوع من التكامل بين الاستثمار المحلي والاجنبي.

4- لابد من الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر وتطبيق إجراءاتها على الاقتصاد العراقي بما يتلاءم مع واقعه.

5- اهتمام صناع القرار بملف الاستثمار من اجل تنويع مصادر الناتج ومعالجة البطالة والفقر. والحد من الفساد الإداري والمالي من اجل التهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإقليمية والمحلية في البلاد.

المصادر: Sources

1- دريد كامل ال شبيب، إدارة الاستثمارات تحليل الاستثمارات، الأسواق المالية، المحافظ الاستثمارية)، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار اليازوري، 2009، ص (13 - 15).
2- احمد كاظم الساعدي، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام، القاهرة، المركز العربي، الطبعة الأولى 2020، ص (13-16).
3- عامر سامي منير، خير الله جبر رجب، إثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2004-2019) الجزائر نموذج، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (55)، 2021، ص 545.
4- مصطفى الكاظم النجف، محسن عبد الرضا عبود، إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، بحث منشور، مجلة جامعة بابل، للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد (26)، العدد (2)، 2018، ص 257.
5- محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (101)، ص416.
6- رغد رياض الحسنكو، دور التحرر المالي في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية للمدة (2004-2016)، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية الإدارية، المجلد (11)، العدد (27)،2019، ص265.
7- ابتسام علي حسين، بدر شحدة حمدان، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 66، المجلد 10، 2018، ص 31.
8- مهى كريم علي، معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للمدة (2000-2012)، بحث منشور، مجلة الدراسات التربوية، تربية الديوانية، العدد55، 2021، ص 292.
9- هيثم عبد الله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، بحث منشور، المجلد 21، العدد 81، 2015، ص 279-280.
10- صادق زوير لجلاج، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990-2007)، أطروحة دكتورا (منشورة)، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص7.
11- مصطفى نوفل وجية، عامر سامي منير، قياس إثر مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2014-2018)، مجلة تكريت للعلوم والادارية والاقتصادية، بحث منشور، الجلد 17، العدد 55، 2021، ص 200.
12- فاروق بن صالح الخطيب، واخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، دار الكتاب للنشر والطباعة، جدة، 2014، ص 329.
13- محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، ار الكتب الجامعي، صنعاء،2012، ص 315.
14- خضر جاسم حمد، إثر استهلاك الطاقة الكهربائية على النمو الاقتصادي في الأردن للمدة (2005-2019)، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 244.
15- دلال عمر علي احمد، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي على قطاع الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي في السودان للمدة (1995-2015)، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، 2018، ص11-13.
16- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة- فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2010 ،ص25.
17- حسين أحمد دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، كربلاء، جامعة اهل البيت، مجلة جامعة اهل البيت، المجلد 1 ،العدد16 ،2014 ،ص140.

18- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، عمان ،مجلة دراسات ،المجلد 35 ،العدد 1 ،كانون الثاني، 2008 .
19- ف.دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين ، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000 ، ص17 .
20- عبير محمد جاسم، غفران حاتم علوان، تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3 العدد 10، 2006، ص7.
21- بكر ابراهيم محمود واخرون، دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 93 السنة 3، 2012، ص 234
22-United Nation, indicators of sustainable development, Op, Cit, P. 211.
23-(Office For National Statistics, How Exactly Is Unemployment Measured? August 2010 P 5.
24- حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقراء وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (8) العدد (25)، 2012، ص 170
25- مختار محمد كامل، التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1998، ص 26
26- United Nation, indicators of sustainable development, Op. Cit. PP. 285-286
27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، 2016، ص 97.
28- ماجدة أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، المجلد36 ،العدد1 ، كانون الثاني ، الاردن ،عمان ، 2009 ، ص23 .
29- دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، الطبعة الاولى، الرياض، مكتبة فهد الوطنية ،2005 ، ص19
30- باقر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع ،2003 ،ص 189.
31- باقر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع ،2003 ،ص 189.
32- اسماء جاسم محمد، التنمية المستدامة بين المشكلات البيئة وتوفير الأمن الغذائي في العراق، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 93 ،المجلد الاول، بغداد، 2012 ، ص428-329 .
33- -إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وآثار في التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات اقتصادية، العدد44، دبي، أبو ظبي ،2000 ، ص22.
34- محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الاخضر، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت ،2014 ،ص8 .
35- اثير عبد الله عليوي، إثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2014)، بحث منشور، جامعة قناة السويس، المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (7)، العدد (4)، 2016، ص 214.
36- محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003، مصدر سابق، ص417.
37- عثمان عبد اللطيف جاسم، اسعد محمود الكواز، القياس الاقتصادي الأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمدة 1990-2019، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18) العدد(58)، 2022، ص160.

38- سهيلة عبد الزهرة مستور، واخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، بحث منشور، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العالمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2022.
39- مصطفى محمد عبد الكريم، غيث أيوب يوسف، معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وسبل معالجته للفترة ما بعد 2003، بحث منشور، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد (12)،2022، ص1371.
40- البنك المركزي العراقي، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات، النشرة السنوية لسنوات مختلفة للمدة (2004-2019) بيانات الجدول.